التجار والسماسرة والظروف الأمنية يسهمون في ارتفاع أسعار المواد الإنشائية

بغداد / قحطان الزيدي

تشهد اسعار المواد الانشائية ارتفاعاً كبيراً في الفترة الحالية، فقد وصل سعر الطن الواحد من حديد التسليح إلى ٨٥٠ ألف دينار عراقي وسعر الطن الواحد للسمنت إلى ١٩٠ ألف دينار، كذلك الطابوق وهي من المواد الأساسية المستخدمة في بناء العقارات. ان ارتفاع اسعار المواد الإنشائية يؤثر وبشكل كبير على مستوى دخل المواطن فما أسباب ارتفاع المواد وهل مصانع الدولة والمصانع الأهلية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين؟

المقاول حسين احمد قال: لارتفاع المواد الانشائية اسباب كثيرة، فنحن نشهد حالياً حركة اعمار غير عادية وخاصة بعد سقوط النظام والارتفاع في المستوى المعيشي لأغلب المواطنين بعد ان عانى الكثير منهم خلال الفترة السابقة من عدم بناء واكمال عقاراتهم، كذلك ظهور الكثير من الاحياء السكنية بعد استيلاء المواطنين على أراض مجانية عائديتها إلى الدولة واستغلالها لبناء منازل لهم مما زاد الطلب على المواد الانشائية مع محدودية المواد المطروحة في السوق وكل هذا من شأنه ان يسهم في ارتفاع المواد الانشائية.

اما في الناحية الاقتصادية فحدثنا الدكتور ستار خليل قائلاً: يمكن ان يكون ارتفاع المستوى المعيشي لموظفي الدولة احد اسباب ارتفاع اسعار المواد الانشائية ولكن السبب الرئيس لذلك الارتفاع هو النجار والسماسرة الذين يفرضون سيطرتهم على سوق المواد من خلال خزن كمية كبيرة منها وطرحها في السوق بعد فرض سعر معين يحدده التاجر نفسه، ومن ناحية أخرى قصور المصانع عن تلبية احتياجات المواطن، فمصنع الكوفة مثلاً يمكن ان يسد احتياجات المناطق القريبة منه فقط لمحدودية انتاجه من مادة السمنت، اضافة إلى تعرض العديد من المصانع وتوقفها بشكل نهائي بعد عمليات السلب والنهب.

احمد حامد صاحب (سكلة) لبيع المواد الانشائية قال: لارتفاع المواد الانشائية اسباب عديدة منها سيطرة بعض التجار على الكميات المتوفرة في السوق، فضلاً عن الظروف الامنية التي اسهمت في ارتفاع اجور نقل المواد بين المحافظات، فكنا سابقاً نقوم بشراء السمنت من الشمال وباسعار يمكن ان تحقق ربحاً جيداً بأسعار اقل من الوقت الحالي.

فقد كان سعر الطن الواحد للسمنت سابقاً ١٥٠ ألفد دينار أما الآن فارتفع سعر السمنت إلى ١٩٠ ألف دينار للطن الواحد.

اعتبارات الأمن القومي الأميركي تتحكم ببيع يونوكال للصين

واشنطن / وكالات

أعلن وزير التجارة الأميركي كارلوس غوتييريث أن تحقيقا على مستوى الأمن القومي ستجريه الحكومة الأميركية قبل الإعلان عن ردها على العرض الذي تقدمت به مجموعة "سي أن أو أو سي" الصينية الحكومية لشراء عملاق النفط الأميركي "يونوكال".

وقال غوتييريث إن هناك آلية لدراسة جميع الاستثمارات الخارجية سواء تعلق الأمر باعتبارات الأمن القومي أو اعتبارات أخرى، وأن تلك الآلية ستطبق على هذا العرض.

ويواجه العرض الصيني الجريء لشراء يونوكال مقابل ١٨٫٥ مليار دولار صعوبات سياسية يقول المحللون إنها قد تقنع بسهولة حملة الأسهم في الشركة الأميركية بعدم تأييد الصفقة. فالقلق في واشنطن من سيطرة الصين على موارد الطاقة الأميركية في وقت ترتفع فيه أسعار النفط إلى مستويات قياسية وتتزايد فيه التوترات بسبب الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة. سيشكل ضغوطا على الحكومة الأميركية للتحقيق في عرض الشركة الصينية وربما رفضه.

وحذر المحللون والمستثمرون من أن أي تأخير كبير من شأنه إحباط العرض الراهن.

وقال ريتشارد داماتو رئيس اللجنة الأميركية-الصينية وهي هيئة توجه النصح للكونغرس بشأن التجارة والأمن "يتعين أن تحلل اللجنة ذلك تحليلا وافيا ونحن نعتقد أن القرار السليم للجنة سيكون رفض الصفقة". وأضاف "لدى يونوكال نوع من التكنولوجيا يستخدمونها في الحفر العميق لا نرغب على الإطلاق في نقلها للصينيين".

وكانت شركة يونوكال وقعت اتفاقا في نيسان الماضي مع عملاق النفط الأميركي "شيفرون تكساكو". ويفوق العرض الصيني بمبلغ ١,٥ مليار دولار المبلغ الذي قدمته شيفرون تكساكو. إلا أن يونوكال أوضحت أن الاتفاق بينها وبين "شيفرون" "مازال ساريا" وأنه من غير المضمون أن تتوصل المباحثات مع الصينيين إلى اتفاق.

وإذا فازت سي.أن.أو.أو.سي بالصفقة فستكون هذه أكبر صفقة شراء شركة أجنبية على الإطلاق في الصين التي تسعى لشراء أصول نفطية أجنبية لتغذية نموها الاقتصادي القوي لسنوات.

الدولة الروسية تشتري أغلب أسهم غاز بروم

موسكو / وكالات

أعلنت مجموعة "غاز بروم" الروسية العملاقة اليوم بيعها ١٠,٧٪ من أسهمها للدولة الروسية التي باتت تملك أكثر من ٥٠٪ من أسهم أكبر منتج ومصدر للغاز في العالم.

وأوضحت غاز بروم إن عملية بيع هذه النسبة من رأسمال فروع غاز بروم إلى روسنفت غاز تمت في الثالث والعشرين من حزيران الجاري.

وقالت الشركة الأسبوع الماضي إن الدولة الروسية ستدفع ٧,١ مليارات روبل (هذه المساهمة ٥. مليارات دولار). وأضافت أن تسديد الحسابات المالية لهذه الصفقة سيتم على ثلاث مراحل، ستتم الأولى خلال الشهر الجاري أما الثالثة الأخيرة فستتم قبل ٢٥ ديسمبر/كانون الأول القادم دون إعطاء تفاصيل عن المرحلة الثانية.

جدول بأسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	العبوة	السعر بالدينار
السكر	كيس ٥٠ كغم	٢٧٥٠٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كغم	٢٥٠٠٠
طحين صفر أماراتي	كيس ٥٠ كغم	٢٦٠٠٠
رز أمريكي	كيس ٥٠ كغم	١٨٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كغم	١٢٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كغم	٢٥٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كغم	٤٠٠٠٠
معجون طماطة	زنة ١ كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٣٥٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام	٥٠٠
الدجاج العراقي	كيلو غرام	٣٢٥٠
افخاذ دجاج امريكي	كيلو غرام	١٨٥٠
بيض المائدة	طبقة	٣٠٠٠

الاقتصاد المعرفي وامكانات الوصول إلى مجتمع معرفي عربي

د. احمد عمر الراوي

يعيش العالم اليوم واقعاً يمتاز بالديناميكية بسرعة التغير واتساع المفاهيم، وتحكم هذه المفاهيم توجهات التكتلات الاقتصادية الكبيرة وقوة الاعلام والثروة المعلوماتية.

وقد انعكس هذا التغير الديناميكي على المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية مما افضى إلى اعادة توزيع وتشكيل الجهد البشري بشكل اكثر مرونة واعتمادا على المنطق والادراك، وولادة مفاهيم جديدة للمهن والاختصاصات.

ومن بين هذه المفاهيم الجديدة هو الاقتصاد المعرفي، الذي هو نتاج لذلك التطور المعرفي الذي شهده العالم المتقدم في الثورة المعلوماتية والاتصالات.

وفي ضوء هذه التغيرات الجديدة يفترض بالدول العربية ان تعيد صياغة ستراتيجيتها والتعامل مع المعرفة واعلاء الاهتمام بالمنظومة المعرفية لتكوين مجتمع معرفي قادر على التعامل مع الاقتصاد المعرفي الحديث، من خلال تأسيس نمط المعرفة عوضاً عن هيمنة الاقتصاد الريعي لتحقيق التنمية الاقتصادية وصولاً إلى رفاهية الانسان العربي وتطوره.

واذا استعرضنا الواقع المعرفي للمجتمع العربي نجد الفجوة الكبيرة بينه وبين المجتمعات المتقدمة، حيث ما زال المجتمع العربي لم يتمكن حتى من الاستفادة من المعرفة المستوردة نتيجة لانفخاض رأس المال المعرفي العربي. لأسباب عديدة منها تتعلق بالمحددات الخاصة بعرض المعرفة، كارتفاع كلف انتاج مثل هذه السلع وعدم وجود منظومة معرفية مجتمع قادرة على انتاج وتوطين المعرفة. كما هناك اسباب خاصة بمحددات الطلب، يأتي في مقدمتها ارتفاع اسعار السلع المعرفية وانخفاض دخل المواطن العربي وعدم قدرته على الانفاق على المعرفة الجديدة. وما يؤكد تراجع الرأسمال المعرفي هو التدني في مستوى براءات الاختراع المسجلة في الاقطار العربية، حيث لا يتجاوز ٥٠.٧ حالة لكل مليون من السكان في حين تصل هذه النسبة إلى ٨٣٥ . ٢٧٨٣ حالة لكل مليون من السكان في بعض الدول المتقدمة كما ان عدد حواسيب الانترنيت لا يتجاوز في العديد من الاقطار العربية نسبة ٠,١ . ٠,٣ حالة لكل ألف من السكان، في حين تصل هذه النسبة إلى ٢٩٥ حالة في الولايات المتحدة الامريكية.

الأمر الذي يشير إلى وجود فجوة معرفية واسعة بين ما حققته المجتمعات المتقدمة في عالم المعرفة الجديدة وبين الواقع المعرفي للمجتمع العربي، وللتغلب على هذه الفجوة واللحاق بتلك المجتمعات يتطلب ان يلعب المجتمع العربي دوراً متعاظماً في اكتساب المعرفة وتشكيل بناها المجتمعة وتحقيق ادائها في مجالات الاقتصاد من خلال تكثيف النشاط المعرفي في الحياة اليومية والعمل بالآتي:

١. نظراً لكون مرحلة الطفولة هي المرحلة الأكثر تأثيراً في تعليم الفرد المهارات المعرفية . يتطلب الاهتمام الكبير بنشأة الطفولة في المنطقة العربية.

٢. اعادة النظر باستراتيجيات التعليم في الدول العربية بكل فروعها (سياسات، اعداد المعلمين، المنهاج) بما يتلاءم والتطورات السريعة والهائلة في عالم المعرفة الجديدة.

٣. العمل على تطوير نوعية التعليم بمختلف مراحله للحصول على مخرجات قادرة على التعامل مع المعرفة الجديدة اكتساباً وتوظيفاً وانتاجاً.

٤. دعم الحكومات العربية عملية نشر المعرفة، من خلال اعادة النظر بالأطر المؤسسية والتشريعية بما يساعد على نشر المعرفة وتعميمها بين أفراد المجتمع.

٥ . اعادة النظر بالستراتيجيات الاقتصادية، وعدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي في تحقيق التنمية، وانما العمل على عصرنة الاقتصاد للتفاعل مع الاقتصاد المعرفي، للتواصل مع التطور الذي شهده العالم على المستوى الاقتصادي والتنموي.

٦ . تطوير اداء الحكومات العربية من خلال تعميم تجربة الحكومات الالكترونية بما يساعد على خلق مجتمع عربي معرفي يتواصل مع الاساليب الحديثة للحصول على الخدمة الحكومية.

في الهم الاقتصادي

نحو حلم ليس مستحيل التحقق

حسام الساموك

ظلت الساحة العراقية ولفترة طويلة تزخر بانماط متنوعة من المشروعات الصناعية التي تراكمت خبراتها مع الزمن وبنت اجيالاً من الفنيين والعمال المهرة وشتى الملاكات الصناعية والتقنية.

وتطورت في المقابل المواقع الانتاجية، بل تجاوزت مجموعة من الخبرات الطموحة ظاهرة الاعتماد على استيراد انماط معينة من التقنيات ففتحت بعض المصانع أبوابها لانشاء معامل متقدمة الأداء لانتاج عدد من البضائع والمصنعات والسلع المتنوعة.

ان ما أغلق من مصانع ومنشآت انتاجية متنوعة الأداء يكشف لنا حجم ما كانت تلك المواقع والمعامل والورش تنتجه من سلع وعدد واحتياجات تسد فيه الحاجة المحلية وفق مواصفات لا تكتفي بالجودة المجردة، بل انها تلائم حاجات المستهلك المحلي وتلبي ذوقه وتواكب المناخ والبيئة والواقع الاجتماعي ضمن مفردات الالبسة والصناعات الغذائية والواقع الاجتماعي ضمن مفردات الالبسة والصناعات الغذائية والمستلزمات المنزلية والحياتية المختلفة.

ولعل ما طرأ من متغيرات في البنية الاقتصادية في اعقاب المتغيرات التي استجدت بعد سقوط النظام وبروز الفراغ السياسي والأمني والرقابي، خلق فئة من المتاجرين بالأزمات، وكانت مجموعات تجار الهوس الدائب لاستخلاص الارباح بأي ثمن وعقب أية وسيلة اخلاقية أو سواها، طفحت ظاهرة المستوردات واطئة التكاليف من المناشئ المشبوهة فكان طبيعياً ان تتراجع حركة الانتاج المحلي بفعل هذا العامل الطارئ فضلاً عما حصل من مؤثرات شتى كانقطاع الطاقة الكهربائية.وحالات السلب والنهب وتدهور الوضع الأمني وتعذر الحصول على الوقود والمواد الخام. كل هذه اسهمت في طعن المسيرة الصناعية والانتاجية لتؤدي دورها في اغلاق تسعين بالمائة من المصانع والورش الإنتاجية والمعامل المتخصصة وتعطيل ٢٥ ألف مصنع من اصل ٣٣ ألف مصنع منتم إلى اتحاد الصناعات ومشمول بالتنمية الصناعية واغلاق ٧٥ من اضخم حقول الدواجن في العراق من أصل ثمانين وتعطيل اعمال غالبية الورش والمصانع الثانوية والمواقع الحرفية المنشترة في كل أرجاء العراق.

لقد خلقت هذه الحالة البائسة شللاً شاملاً لكل حركة الانتاج في عموم العراق فيما انتعشت نشاطات التجارة على حساب الفعاليات الانتاجية ليغدو العراق مستورداً حتى للماء وهو يضم بين جناحيه اثنين من أكبر انهار العالم، حيث غدا الماء المعلب والمستورد من دول الجوار يغزو أسواقنا ومتاجرنا على حساب النهرين الخالدين.

ولكي نقوم هذه الحالة بموضوعية فلابد ان نواجه كل الجهات الوطنية، الرسمية منها وما يعرف بالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتلتقي على مشروع فاعل وحتمي الانجاز، وهو العمل بأي ثمن من اجل ان تفتح المصانع المغلقة أبوابها ويعود عمالنا وفنيونا وملاكاتنا الهندسية والتقنية وملاكاتنا الفنية لإدارة حركة الانتاج عبر خطط وبرامج لا تتردد في اعتماد تشريعات لمواجهة الاستيرادات غير المنضبطة، ورصد تحويلات مصرفية حكومية وأهلية تتحدد بمقتضاها وسائل استئناف الانشطة الانتاجية وعمليات تسويقها وتوفير مستلزمات الانتاج من مواد خام ومفردات داعمة مختلفة.

انها بلا ريب مهمة ليست باليسيرة، لكن انبثاق لجنة وطنية تقودها فعاليات تخطيطية متخصصة وعناصر صناعية واقتصادية كفوءة يمكن ان تنهض بحملة طموحة وخلاقة لاستعادة بناء ما خربته النوازل وإدارة عجلة الإنتاج من جديد.